Distr.: General
23 June 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة الخامسة والسبعون
جنيف، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٤(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم خارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي ٤: التكنولوجيا واللوجستيات[(١)]

موجز تنفيذي

طلب مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الثانية والستين، من أمانة الأونكتاد أن تجري تقييماً مستقلاً للبرنامج الفرعي ٤ المعني بالتكنولوجيا واللوجستيات. وهذا التقييم المستقل والمتعمق يقيِّم مدى أهمية البرنامج الفرعي ٤ ومدى فعاليته وكفاءته واستدامته، باعتبار صيغته التي نُفّذ بها من قبل شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

ويخلص التقييم إلى أن حافظة البرنامج الفرعي ٤ المتنوعة ذات نوعية عالية في معظمها ومهمة لاحتياجات المستفيدين من البرنامج وأصحاب المصلحة فيه. وإجمالاً، تؤدي عمليات بناء القدرات إلى تحسين اكتساب المعارف، التي تستخدم بدورها في المزيد من التدريب والمشورة في مجال السياسات والبحث. وتكمن القيمة المضافة للبرنامج الفرعي ٤ في التلاقح بين الدعامات الثلاث المتمثلة في التعاون الفني والبحث وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من مجموعة عريضة من الشراكات. ولا يزال ثمة مجال لتدعيم الجهود التآزرية، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين الشُّعب والتعاون الخارجي، لا سيما في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والاقتصاد الرقمي (وبالأخص التجارة الإلكترونية)، وجوانب الاستدامة في قطاع النقل، وهي الأمور التي تكتسي أهمية متزايدة في ضوء إعلان مافيكيانو نيروبي، المعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(١) أعد هذا التقييم فريق تقييم مستقل مؤلف من: السيد دانيال كيلر، بالاشتراك مع السيدة جولي إدموند والسيدة شاني غريفيث - جاك والسيدة سيسيليا تونونين. وترد مواد داعمة لهذا التقييم في الوثيقة TD/B/WP(75)/CRP.2.

الرجاء إعادة الاستعمال

ولكي تتمكن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات من الاضطلاع بولايتها الموسّعة بما يلبي تطلعات الدول الأعضاء، سيتطلب الأمر إتاحة موارد إضافية. ويحتاج الأمر أيضاً إلى وجود نهج منتظم إزاء مسألة جمع التبرعات، مصحوباً بالإبلاغ الفعال عن النتائج المستندة إلى أدلة. وقد تحوّلت تفضيلات المانحين صوب تمويل برامج واسعة طويلة الأجل ذات منطق واضح لعملية التدخل واهتمام حقيقي باستدامة النتائج. ثم إن النهج المتكامل لتحقيق التنمية الاقتصادية العالمية العادلة الذي توخته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ينطوي هو الآخر على انعكاسات على الإدارة القائمة على النتائج. وبذل الأونكتاد جهوداً إيجابية لتدعيم إطاره المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج ولجعله متوائماً مع أهداف التنمية المستدامة. على أن الحصيلة الإجمالية للتقييم التي توصل إليها فريق التقييم هي أن هذه الجهود تجري على نحو متفاوت وأن ثغرات لا تزال قائمة.

وبالرغم من الجهود المبذولة، لا يزال هناك مجال لتحسين عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حافظة البرنامج الفرعي ٤. وسيتطلب ذلك المزيد من الخبرات وبناء القدرات والتأطير على نحو متواصل وهادف، والتوجيه الواضح بشأن إعمال هدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تخطيط مشاريع التعاون الفني ونواتج البحوث وإدارتها ورصدها، بالتناغم مع الجهود التي تبذل على نطاق المنظومة ضمن الأونكتاد.

وحدد التقييم عدداً من الاستنتاجات والممارسات الجيدة والدروس المستخلصة.

ويوصي التقييم بما يلي:

(أ) أن يقوم كل من مدير عام الأونكتاد ومدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات:

١- ببحث سبل تحديد الأولويات بخصوص الموارد المتاحة وإعادة الهيكلة، إذا تطلب الأمر، بالنظر إلى الولاية الموسّعة الممنوحة بموجب إعلان مافيكيانو نيروبي، وذلك لدعم عمل الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة.

٢- بتقييم إطار الأونكتاد للإدارة القائمة على النتائج وتحسينه وتدعيمه. والعمل على صعيد الشعبة على ضمان التنفيذ الصارم والمتسق لجميع جوانب حافظة البرنامج.

٣- بوضع وتنفيذ خطة مفصلة لجمع التبرعات باستراتيجيات متمايزة بحسب أصناف المانحين، بما في ذلك القطاع الخاص.

(ب) أن يقوم مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات:

١- بوضع وتنفيذ استراتيجية للتواصل قائمة على النتائج المستندة إلى أدلة تستهدف جمهوراً متنوعاً.

٢- بتحسين تقديم المساعدة التقنية في شكل عمليات تدخل برنامجية مستدامة ذات منطق واضح.

٣- بزيادة استخدام النُهُج الإقليمية عندما تكون مواجهة التحديات عملية فعالة من خلال منظمات إقليمية.

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

١- يهدف البرنامج الفرعي ٤ إلى تعزيز قدرات البلدان النامية[٢] على المشاركة في الاقتصاد العالمي مشاركة كاملة عن طريق اعتماد سياسات وطنية فعالة في مجالات التجارة، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تحسين كفاءة واستدامة لوجستيات التجارة[٣].

٢- وتتولى شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، التي تتألف حالياً من ١٠٣ موظفين، تنفيذ البرنامج الفرعي ٤ بالاعتماد على ثلاثة فروع عملياتية، هي فرع لوجستيات التجارة؛ وفرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وفرع تنمية المعارف[٤]. وتعكف الشعبة منذ عام ١٩٨١ على تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية، وهو أكبر برنامج يطلقه الأونكتاد في مجال التعاون الفني، ويجري حالياً تنفيذه في أكثر من ٩٦ بلداً وإقليماً. وتقوم الشعبة أيضاً بدور أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٥].

٣- وتشمل الأنشطة اليومية لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات مزيجاً من أعمال البحث والتحليل، ودعم الحوارات الحكومية الدولية ذات الصلة بالسياسة العامة، وتنفيذ برامج بناء القدرات، على النحو المبيّن في الفقرات التالية.

٤- وتضطلع الشعبة، من خلال فرع لوجستيات التجارة، بأعمال البحث والتحليل فيما يخص لوجستيات التجارة، بما في ذلك تيسير التجارة والنقل. ودأب الفرع، منذ عام ١٩٦٨، على إصدار المنشور السنوي *استعراض النقل البحري*، وهي واحدة من المنشورات الرئيسية التي يصدرها الأونكتاد[٦]. ويقدم الفرع خدمات التعاون الفني والمشورة القانونية والسياساتية المناسبة للحاجة بشأن المسائل التي تؤثر في لوجستيات النقل والتجارة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يساعد الفرع البلدان النامية في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة وذلك بدعم إنشاء لجان وطنية معنية بتيسير التجارة وتعزيز تلك اللجان.

٥- أما فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فمتخصص في سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وينشر بحوثه في مجال السياسات عبر مطبوعتين رئيسيتين، هما *تقرير التكنولوجيا والابتكار* و*تقرير اقتصاد المعلومات*[٧]. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف عمليات استعراض سياسات العلم

---

(٢) لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الهشة الأخرى.

(٣) A/69/6 (Prog. 10).

(٤) انظر http://unctad.org/en/Pages/DTL/Technology,-Innovation-and-Trade-Logistics.aspx.

(٥) انظر http://unctad.org/en/Pages/CSTD.aspx.

(٦) انظر http://unctad.org/en/pages/publications/Review-of-Maritime-Transport-(Series).aspx.

(٧) انظر http://unctad.org/en/pages/publications/Technology-Innovation-Report.aspx، و http://unctad.org/en/Pages/Publications/InformationEconomyReportSeries.aspx.

والتكنولوجيا والابتكار إلى بناء القدرات بما يتيح تحديد الثغرات وتصميم برامج وطنية متعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها مع مراعاة المستخدمين الفعليين للمعارف والتكنولوجيا لأغراض النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي مجال التجارة الإلكترونية، تطوَّر عمل الفرع إلى حوارات مكثفة بين أصحاب المصلحة المتعددين، مصحوباً بخدمات البحث وبناء القدرات والمشورة بشأن القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. وثمة عمل تحليلي آخر ركّز على مجالات التكنولوجيا والابتكار، والطاقة المتجددة، والاعتبارات الجنسانية والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لممارسة النساء الأعمال الحرة[٨]. ويقوم الفرع بدور الأمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتزويدها بمدخلات فنية.

٦- ويتولى فرع تنمية المعارف مهمة بناء القدرات المبنية على التعاون بين مختلف الشُّعب. ويعمل على تنفيذ برنامجين تدريبيين، هما التدريب من أجل التجارة ودورات بشأن قضايا رئيسية مطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي[٩]. ويقدم برنامج التدريب من أجل التجارة وحدات للتعليم الإلكتروني بشأن مواضيع شتى متعلقة بالتجارة. وعلى وجه الخصوص، يهدف برنامج إدارة الموانئ المندرج في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة إلى تعزيز الجهات المسؤولة عن الموانئ عن طريق التدريب وتبادل المعارف والخبرات فيما بين القائمين على تشغيل الموانئ. ويستهدف البرنامج الجهات المسؤولة عن الموانئ في ١٨ بلداً نامياً ضمن أربع شبكات لغوية. وتهدف الدورات التدريبية المقررة في الفقرة ١٦٦ إلى بناء قدرات مقرري السياسات، والمندوبين المقيمين في جنيف، وغيرهم من أصحاب المصلحة من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للنهوض بسبل تحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وتستهدف الدورات الخمس التي تعقد سنوياً على المستوى الإقليمي المسؤولين الحكوميين من المستويات الوسطي بالدرجة الأولى، ويُحتَفَظ بقائمة من المشاركين القدامى.

باء- نطاق التقييم وأهدافه ومنهجيته

٧- يركّز هذا التقييم المستقل والمتعمّق على البرنامج الفرعي ٤، مثلما طلب مجلس التجارة والتنمية في دورته السنوية الثانية والستين، لدى مصادقته على الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية[١٠]. وكان الهدف من التقييم هو تقييم مدى أهمية البرنامج الفرعي ٤ ومدى فعاليته وكفاءته واستدامته في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦[١١]. ويسعى التقييم إلى إقامة توازن بين الحاجة إلى التدريب التنظيمي والغرض المتمثل في ضمان مساءلة الأونكتاد أمام الدول الأعضاء فيه.

(٨) الأونكتاد، ٢٠١١، *تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف)؛ والأونكتاد، ٢٠١٤، *التمكين للنساء رائدات الأعمال عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات*، (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

(٩) صدر تكليف بها بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (٢٠٠٠)، ويشار إليها بالدورات التدريبية المقررة في الفقرة ١٦٦.

(١٠) TD/B/62/11، TD/B/WP/275.

(١١) اعتبرت الأحداث ذات الصلة السابقة واللاحقة حتى تاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ بمثابة معلومات سياقية.

٨- وقد شكّلت اختصاصات التقييم[١٢] وسياسة الأونكتاد التقييمية[١٣] مادة لإرشاد وتوجيه التقييم، الذي يراعي قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[١٤]. وكان فريق التقييم يتألف من مستشارين مستقلين اثنين وممثلين اثنين من الدول الأعضاء اللذين شاركا بصفتهما الشخصية. وكان ثلاثة من أعضاء الفريق الأربعة نساء.

٩- ويشمل نطاق التقييم تقييم الترابط المتبادل بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في ضوء الإمكانات من حيث وفرات الحجم والنطاق. ولم يجرِ التفريق بين تمويل الأنشطة من الميزانية أو من مصادر خارجة عن الميزانية. وشدد التقييم بعض الشيء على التعاون الفني، على اعتبار أن البرنامج الفرعي ٤ يركّز على تقديم أنشطة بناء القدرات (٦٠ في المائة من ميزانيته تقريباً) وتكفّل شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بأكبر برامج الأونكتاد في مجال التعاون الفني. وفضلاً عن ذلك، يهدف التقييم إلى تجنب أوجه التداخل مع التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٥، الذي ركّز على ركن الأونكتاد المتعلق بالبحث والتحليل[١٥]. وعملاً بالاختصاصات ثم النطاق اللذين حددهما فريق التقييم، فقد جرى تقييم مسائل تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإنصاف والشراكات والابتكار والإدارة القائمة على النتائج باعتبارها مسائل متعددة الجوانب.

١٠- ولتفادي التحيّز في اختيار برامج التعاون الفني وإيلاء الاعتبار لما هو متاح، ركّز التقييم على البرامج المبيَّنة في *عُدّة الأونكتاد: تحقيق النتائج*، التي تندرج ضمن ولاية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، أي استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، والدورات التدريبية المقررة في الفقرة ١٦٦، وبرنامج إدارة الموانئ في إطار التدريب من أجل التجارة، وبرنامج تعزيز التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين، وبرنامج تيسير التجارة[١٦].

١١- واعتمَد التقييم نهجاً ذي منهجية مختلطة تشمل إجراء بحث نظري في ٣٠٠ وثيقة (جرى تحليل ١٠٢ منها تحليلاً متعمّقاً) استُرشد بها في تصميم أدوات لجمع البيانات، و١٠٤ مقابلات متعمقة وشبه مهيكلة جرت وجهاً لوجه، و٤٢ مكالمة هاتفية أُجريت مع جهات داخلية وخارجية من ذوي المصلحة[١٧]. واستُخدمت عِدة مقابلات مع مسؤولين تنفيذيين ومناقشات مجموعات نموذجية مع موظفي شعبة التكنولوجيا واللوجستيات لبلورة وجهات نظر بشأن الجوانب الاستراتيجية الاستشرافية. وأتاحت أربع بعثات ميدانية إلى تايلند ورواندا وعُمان

(١٢) TD/B/WP(75)/CRP.2، المرفق الثامن.

(١٣) الأونكتاد، ٢٠١١، السياسة التقييمية، متاحة على الموقع http://unctad.org/Sections/edm_dir/docs/osg_EvaluationPolicy2011_en.pdf (أمكن الاطلاع عليه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

(١٤) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ٢٠١٦، *قواعد ومعايير التقييم (نيويورك)*.

(١٥) E/AC.51/2015/4.

(١٦) تنفذ شعبة التكنولوجيا واللوجستيات برامج أخرى في مجال التعاون الفني ليست مدرجة في *عُدّة الأونكتاد*. فمثلاً، يقدّم برنامج التدريب من أجل التجارة أنشطة بناء القدرات لا تقتصر على مجال إدارة الموانئ، وإنما أيضاً في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة المستدامة من أجل التنمية (انظر https://learn.unctad.org/course/index.php).

(١٧) جرت أكثر من مقابلة واحدة مع بعض أصحاب المصلحة؛ انظر TD/B/WP(75)/CRP.2، المرفقان الأول والثاني.

وكينيا إجراء تقييمات متعمّقة في بلدان نُفِّذت فيها معظم الأنشطة المدرجة في حافظة البرنامج الفرعي ٤[١٨]. وسمح الحضور في التظاهرتين اللتين أقيمتا في جنيف (اجتماع فريق المناقشة المنعقد بين الدورات في إطار العلم والتكنولوجيا والابتكار والمنتدى الدولي الأول للجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة) بالحصول على ملاحظات مباشرة. ومكّنت دراسات حالات إفرادية، أي استعراض النقل البحري وبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ونظام النافذة الواحدة في رواندا وعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، من إثراء التقييم وذلك بتوضيح ثلاثة عناصر ناجحة من البرنامج الفرعي ٤، وفقاً لاختصاصات التقييم[١٩].

١٢- وسمحت أربعة دراسات استقصائية تقييمية أُجريت عبر الإنترنت بلغتين من لغات العمل في الأمم المتحدة (الإنكليزية والفرنسية) باستكمال عملية جمع البيانات النوعية. وأُتيحت الدراسات الاستقصائية للمندوبين العاملين في جنيف والحاضرين المسجلين في دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وموظفي شعبة التكنولوجيا واللوجستيات والمستفيدين المباشرين من برامج التعاون الفني الستة في إطار البرنامج الفرعي ٤ المذكورة أعلاه والمشتركين في النشرة الإخبارية المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة (انظر الجدول)[٢٠].

استعراض معدل الردود على الدراسات الاستقصائية، ٢٠١٧

	مجموع المستهدفين	*عدد الردود*	*نسبة الرد (نسبة مئوية)*	*عدد النساء (نسبة مئوية)*
موظفو شعبة التكنولوجيا واللوجستيات	**١٠٣**	٦١	٥٩	٢٥
متلقو النشرة الإخبارية المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة*	**٢ ٩٨٠**	٢٠٤	٧	١٩
المستفيدون من برامج التعاون الفني الستة	**٢ ٩٢٩**	٦٩٩	٢٤	٣٠
ممثلو الدول الأعضاء	**١٩٤**	١٧	٩	٢٩
الحاضرون المسجلون في دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	**١ ١١٦**	٤٧	٤	٢٣

* هذه الدراسة الاستقصائية جرت جنباً إلى جنب مع الدراسة المتعلقة بالمستفيدين من برامج التعاون الفني الستة.

١٣- ومكّن الرصد الثلاثي للبيانات النوعية والكمية المجمَّعة بأساليب شتى من الحصول على تقييم يستند إلى أدلة. وعُقدت حلقة عمل بشأن إقرار التقييم مع موظفي شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أيضاً بحثت فيها مدى معقولية النتائج التي تحققت وعملت على تيسير التعلّم

(١٨) قررت شعبة التكنولوجيا والابتكار اختيار البلدان على أساس اعتبارات الأماكن التي يتوفر فيها أعلى مستوى من التغطية بأنشطة البرنامج الفرعي ٤.

(١٩) TD/B/WP(75)/CRP.2، المرافق الرابع والخامس والسادس.

(٢٠) الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسات الاستقصائية معروضة في TD/B/WP(75)/CRP.2، المرفق السابع.

على صعيد المنظومة. وإذا كان فريق التقييم قد حافظ على الاستقلالية من حيث الامتثال لسياسة الأونكتاد المتعلقة بالتقييم، فقد طبّق نهجاً تشاركياً سعياً للحصول على الآراء من جميع المجموعات ذات المصلحة. وتأتي الاستنتاجات والتوصيات في صورة استدلالية، استناداً إلى نتائج التقييم. وسيكفل عرض تقرير التقييم على فرقة العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ شفافية نشر نتائج التقييم.

جيم- القيود

١٤- لقد شكّلت القيود من حيث ضيق الوقت ومن حيث الموارد المالية ظروفاً مقيِّدة لتنفيذ التقييم، بما أدى إلى حصر مرحلة تصميم التقييم وجمع البيانات في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ورغم التوصل إلى نتائج عالية المستوى، لم يفصح إطار الأونكتاد الاستراتيجي عن مسار سببي مبين يربط نواتج وحصيلة البرنامج الفرعي ٤ بهذه النتائج. وقد تسببت هذه القيود العملية في منع الفريق من إعادة بناء نظرية للتغيير فيما يخص البرنامج الفرعي ٤، بما يتيح له الارتقاء بسلّم التحليل إلى تقييم الأثر وإجراء المزيد من البعثات الميدانية. وبالرغم من هذه النقائص، جاءت النتائج شاملة ومنسجمة في العموم وواضحة وسلّطت الضوء على الحصيلة الرئيسية. وعمل جميع أصحاب المصلحة بهمة على تبادل المعلومات أثناء المناقشات الصريحة والبناءة. وعمل المقيّمون بحرية ودون تدخل من أي جهة. وقدمت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات دعماً حثيثاً لعملية التقييم، بما في ذلك بالمساعدة بترتيبات لوجستية.

ثانياً- النتائج

ألف- الأهمية

١٥- كان الأونكتاد، أثناء الفترة المشمولة بالتقييم (٢٠١٦-٢٠١٢)، يعمل في إطار ولاية الدوحة وإعلان مافيكيانو نيروبي. وفي الأونكتاد الرابع عشر، قامت الدول الأعضاء، في جملة أمور أخرى، بالتأكيد مجدداً على دور الأونكتاد في التشجيع على تهيئة بيئة اقتصادية عالمية منصفة في خدمة التنمية المستدامة وفق ما توخته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢١].

١٦- وعملاً بإعلان مافيكيانو نيروبي، أدرجت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات نواتج صيغت حديثاً في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي[٢٢]. وبذلت جهود جديرة بالتنويه بغية مواءمة البرنامج الفرعي ٤ مع أهداف التنمية المستدامة شملت ضبط أنشطة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بإزاء هذه الأهداف وتحديد الأهداف التي يقع التركيز عليها في مقابل أُطر نتائج *عُدّة الأونكتاد*. ولا تزال بعض برامج البرنامج الفرعي ٤ تتوفر على إمكانية لتعزيز المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك على سبيل المثال تعزيز دور الشركاء الخارجيين في مجال الابتكار (الهدف ١٧) وإعادة النظر في الإطار الخاص بعمليات استعراض سياسات العلم

(٢١) A/RES/70/1، انظر http://unctad.org/en/Pages/About%20UNCTAD/UNCTAD-and-the-Global-Goals.aspx.

(٢٢) TD/B/WP(74)/CRP.4/Rev.1.

والتكنولوجيا والابتكار (وضع في عام ٢٠١١) لمواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يولِّد برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية بيانات إحصائية يمكن للبلدان النامية استخدامها في سياق إعداد التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة[٢٣].

١٧- وأكد المستفيدون من برامج التعاون الفني ما لعمليات التدخل في إطار البرنامج الفرعي ٤ من أهمية بالغة. فمن مجموع ٩٠٣ من الذين أجابوا على الاستقصاء، اعتبر ٦٨١ منهم (٦٨ في المائة) أن عمل الأونكتاد كان ملبياً لاحتياجاتهم (انظر الشكل). ومن بين المندوبين والحاضرين في دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، اعتبر ٨١ في المائة من المشاركين في الاستقصاء أن المناقشات التي جرت أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية كانت مهمة ومفيدة للاحتياجات الوطنية وأكدوا أن جميع مجالات الموضوعات التي جرى تناولها كانت مهمة لدعمهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تقييم مدى أهمية المساعدة المقدمة في إطار البرنامج الفرعي ٤ ومدى فعاليتها وكفاءتها واستدامتها بالنسبة للمستفيدين المباشرين من برامج التعاون الفني، ٢٠١٧ (ع=٩٠٣)

١- تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

١٨- يحتوي منطوق إعلان مافيكيانو نيروبي على ١١ فقرة بشأن التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في حين لا يحتوي نص ولاية الدوحة سوى على فقرتين اثنتين. وجددت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التأكيد على دور الأونكتاد باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة[٢٤].

(٢٣) انظر التوصية ٤ في A Bester, 2016, Results-based management in the United Nations development system,، متاح على الموقع https://www.un.org/ecosoc/en/content/2016 (أمكن الاطلاع عليه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

(٢٤) A/RES/69/313، الفقرة ٨٨.

١٩- ويتيح مجال التجارة الإلكترونية ومجال الاقتصاد الرقمي فرصة لكي يتخذ الأونكتاد موقعه بوصفه مركز الامتياز العالمي من حيث البعد الإنمائي للتحوّل إلى الاقتصاد الرقمي، وثمة طلب من الجهات ذات المصلحة لكي يساهم الأونكتاد في هذا المنحى. ويتضح ذلك جلياً أيضاً من الاستقصاء عبر الإنترنت؛ فقد أبرز ٧٥ في المائة من المندوبين والحاضرين في دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن العلم والتكنولوجيا والابتكار مجال حيوي من مجالات العمل، واعتبر ٨٠ في المائة من الذين أجابوا على الاستقصاء أن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أمور تكتسي أهمية في سياق دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢- لوجستيات التجارة

٢٠- جدد إعلان مافيكيانو نيروبي تأكيده ودعمه ولاية الأونكتاد الحالية، مع تحديد بعض الأولويات الجديدة. واتفق معظم ذوي المصلحة الذين جرت مقابلتهم على أن الأونكتاد في وضع يمكنه من إحراز نتائج في هذا الشأن، بالنظر إلى نهجه الشمولي في تناول لوجستيات التجارة. ويشمل ذلك زيادة التركيز على جوانب الاستدامة في عمله، وكذلك على نُظُم النقل المستدامة والمرنة، وتكييف هياكل وعمليات النقل مع تغير المناخ، والفعالية على صعيد الموانئ، وإدارة عمليات النقل والسياسة الداعمة، والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية[٢٥]. والأونكتاد مطالب بمواصلة عمله في مجال تيسير التجارة وتعزيزه، مع الإشارة تحديداً إلى الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، وبمواصلة تنفيذ برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية[٢٦].

٣- تنمية المعارف

٢١- جاء في الفقرة ٥٥(ض) من إعلان مافيكيانو نيروبي أن على الأونكتاد مواصلة تنفيذ أنشطته لبناء القدرات، بما في ذلك برنامج التدريب من أجل التجارة. ويعيد ذلك تأكيد الأهمية السياسية الكبرى التي يكتسيها هذا النشاط. وتمكّن الدورات التدريبية المقررة في الفقرة ١٦٦ من نشر المعارف التي تتيحها جميع برامج الأونكتاد الفرعية، من خلال تشكيلة من دورات التعلّم الإلكتروني والتدريب بحضور المستفيدين، لتلبية احتياجات مقرري السياسات الذين يشغلون مناصب إدارية وسطى في البلدان النامية. ويعالج برنامج التدريب من أجل التجارة، من خلال برنامجه لإدارة الموانئ، الاحتياجات العملية لممارسي التجارة في قضايا التجارة والاستثمار والتنمية. وأكّدت المقابلات التي أجريت مع المستفيدين من عمليات شعبة التكنولوجيا واللوجستيات لتنمية المعارف أهمية التدريب لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم. وبيّن تقييم أُجري في عام ٢٠١٥ الأهمية الكبرى التي يكتسيها مشروعٌ للتدريب من أجل التجارة مموّل من حساب الأمم المتحدة الإنمائي[٢٧]. وهذا البرنامج المناسب من حيث التوقيت، وهو عبارة عن تعاون بين برنامج التدريب

---

(٢٥) TD/519/Add.2، الفقرات ٥٥(و)، و٥٥(ط)، و٥٥(ي)، و٥٥(ك)، و٥٥(ل)، و٧٦(ق)، و٧٦(ر)، و١٠٠(د).

(٢٦) المرجع السابق، الفقرات ٣٨(ي)، و٣٨(ع)، و٣٨(ق)، و٥٥(خ).

(٢٧) DMI Associates, F Théoleyre, E Gonon, DC d'Istria Owen, 2015, External evaluation of UNCTAD project account، متاح على الموقع http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/webosg2015d4_en.pdf (أمكن الاطلاع عليه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

من أجل التجارة وبرنامج تعزيز التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين، عالج احتياجات المستفيدين من حيث وضع سياسات التجارة الإلكترونية والتحديات على صعيد الأُطُر القانونية.

باء- الفعالية

٢٢- أعرب المستفيدون من التعاون الفني عن درجة عالية من الارتياح إزاء خدمات شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. فمن مجموع ٩٠٣ من الذين أجابوا على الاستقصاء، أيّد ٧٨١ منهم (٨٦ في المائة) القول بأن عمليات البرنامج الفرعي ٤ ساعدتهم على تحسين معارفهم (انظر الشكل). على أن مستوى الموافقة على القول بأن هذا الدعم "أدى إلى إحداث تغييرات مفيدة استمرت طويلاً في المنظمة التي أنتمي إليها" كان منخفضاً للغاية (٥٩ في المائة). وأكدت نتائج الاستقصاء أن المعارف والمهارات المكتسبة استُخدمت من قبل المستفيدين للاضطلاع بمزيد من التدريب وأنشطة بناء القدرات (٣٣ في المائة)، والمشورة المتعلقة بالسياسات (٣٢ في المائة)، والبحوث (٢٥ في المائة).

١- عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٢٣- حَددت *عُدّة الأونكتاد* الأثر البعيد المدى المتوقع من عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار على أنه تعزيز القدرات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. أما على المدى المتوسط، فتتمثل النتائج في زيادة الإجراءات والبرامج الوطنية لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحسين السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لفائدة الصناعات المحلية لتمكينها من المنافسة في الاقتصاد العالمي الراهن.

٢٤- وكشفت المقابلات التي أُجريت عن وجود قدر كبير من الارتياح إزاء نوعية عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وإزاء خبراء الأونكتاد. ففي عُمان، كانت عملية استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مفيدة في حشد المشاركة والإسهام والانخراط الحثيثين من طائفة عريضة من أصحاب المصلحة. فتطبيق مثل هذه العملية التشاورية الواسعة بدلاً من العمل ضمن الحدود المقيَّدة لفريق تفكير هي أحسن ممارسة، والتي يمكن تكرارها على نطاق أوسع. فالأونكتاد يضطلع، من خلال مركزه المرموق باعتباره هيئة أممية محايدة وذات مصداقية وذات دراية واسعة، بدور هام من حيث إتاحة سبل التيسير والمشورة أثناء هذه العملية. ونفذت عُمان توصية عملية الاستعراض بوضع سياسة متعلقة بالابتكار، وتلك نتيجة مباشرة رئيسية مقصودة من الدعم المقدم من الأونكتاد. وشددت الإسهامات المستمدة من المقابلات مع أصحاب المصلحة في بلدان أخرى ومع خبراء الأونكتاد على أهمية منع الجنوح إلى وضع سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار على أساس احتياجات الأوساط الأكاديمية في مجال البحوث، بدلَ أن تكون على أساس إيجاد إطار مواتٍ لإحداث تحسينات قائمة على التكنولوجيا والابتكار، التي تستفيد من قدرة القطاعات الإنتاجية على المنافسة.

٢٥- والإطار الحالي لاستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي وُضع في عام ٢٠١١ قد يحتاج إلى مراجعة لتحسين مواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. ومثلما أكّد المستفيدون بقوة، فإن العملية الحالية تفتقر إلى نهج منظّم وموثّق بوضوح يكمّل عملية إعداد وثيقة استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بدعم عملية صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها. والوضع المثالي هو أن تُعنى عملية متابعة الاستعراض بتقييم مدى تنفيذ السياسات

بعد ثلاث أو أربع سنوات وتقديم توصيات لإجراء التعديلات اللازمة. ويتطلب ذلك إيجاد تمويل لإجراء المقابلات على المدى البعيد، وهو ما من شأنه أن يسهم أيضاً في استدامة النتائج على المدى الطويل. وفضلاً عن ذلك، فإن الاستفادة من خبرة الوكالات الأخرى العاملة في مجال الابتكار أمر مهم. والاستفادة من حقوق الملكية الفكرية واستخدام معلومات براءات الاختراع في البحوث التطبيقية قد يتطلب تعاوناً مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وفي الأخير، صحيح أن ثمة إطاراً يربط عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بآلية الأونكتاد الحكومية الدولية، إلا أنه يمكن استخدامه بصورة أفضل عن طريق تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات من خلال عمليات حكومية دولية أخرى خارج إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مثل لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.

٢- النظام الآلي للبيانات الجمركية

٢٦- الهدف من النظام الآلي للبيانات الجمركية هو زيادة فعالية إدارة الجمارك، فضلاً عن زيادة الشفافية في التعاملات. وإجمالاً، بيّنت شواهد مستقاة من المقابلات وجود العديد من النتائج الإيجابية. فقد أسفرت الجهود المبذولة في إطار هذا النظام عن فوائد متعددة، وأكّدت المقابلات التي أجريت مع سلطات جمركية إنفاذ القوانين بمزيد من الاتساق وتحقيق زيادات كبيرة في العائدات الحكومية. وأفاد الذين جرت مقابلتهم أنه من السهل عليهم إدارة العمليات الداخلية والتنسيق مع السلطات الأخرى الموصولة بالنظام الآلي للبيانات الجمركية. فقد أتاح لهم هذا النظام الحصول على بيانات إحصائية دقيقة في الوقت المناسب لاستخدامها لأغراض الإبلاغ الوطني والدولي. وقد شددت الشركات التي جرت مقابلتها في رواندا مثلاً على أن الإقرارات الإلكترونية عبر النظام الآلي للبيانات الجمركية خفف عليها عبء الإجراءات الجمركية إلى حد كبير، بما في ذلك تقليص الوقت المخصص للزيارات الميدانية للمكاتب الجمركية. وقد اعتُبر نظام النافذة الواحدة ركيزة أساسية للإصلاح الإداري، ويتجلى النجاح الذي تحقق من الإصلاح الجمركي في التحسن الهائل في تصنيف رواندا في مؤشر الأعمال التجارية التابع للبنك الدولي[٢٨] من حيث التجارة عبر الحدود. وبمقارنة نتائج مختلف البلدان التي تنفذ النظام الآلي للبيانات الجمركية، استنتج فريق التقييم أن هذا النظام أداة فعالة لدعم الإصلاح الجمركي، عند وجود التزام سياسي قوي وقدرة وطنية على تدعيم التدابير اللازمة.

٢٧- وقد سهّل نشر النظام الآلي للبيانات الجمركية إعمال نظام النافذة الواحدة في العديد من البلدان وساهم في الحوكمة الإلكترونية والعملية التنظيمية لإعادة تصميم المعايير الدولية والامتثال لها (بما فيها معايير المنظمة الدولية للمقاييس ومنظمة الجمارك العالمية). ومن المرجح أن يترتب عن هذه الفوائد، ولا سيما تلك المتعلقة بتبسيط الحوكمة الإلكترونية والأطر التنظيمية، أثر طويل الأمد على التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

٢٨- ووفقاً لجميع المستفيدين الذين جرت مقابلتهم، فإن تكلفة تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية زهيدة مقارنة بالحلول التجارية المماثلة، التي يترتب عليها في معظم الحالات تسديد

(٢٨) انظر www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/rwanda#trading-across-borders.

مصاريف صيانة متكررة للمزودين. فالأونكتاد يضع الشفرة المصدرية للنظام الآلي للبيانات الجمركية في المتناول، وبذلك يمكن تغيير النظام أو ترقيته دون الاعتماد على مصدر خدمات خارجي[٢٩].

٢٩- وفي بعض البلدان التي تنفذ النظام الآلي للبيانات الجمركية، تسببت مشاكل في شبكة تكنولوجيا المعلومات وعدم انتظام توزيع الكهرباء في صعوبات من حيث الربط بالشبكات، وهو ما يمكن تجاوزه بتطوير خيارات تعمل بالإنترنت أو بدونه. وأعرب بعض المستخدمين عن رغبتهم في إيجاد تطبيقات إضافية للنظام الآلي للبيانات الجمركية على الهواتف النقالة والألواح الحاسوبية. ولعله من المفيد النظر في إمكانية إدراج هذه الجوانب في الإصدارات أو التحديثات المقبلة للبرنامج. وقد تبيّن أن ترسيخ القدرة على تدريب خبراء تكنولوجيا المعلومات ضمن مراكز التدريب التابعة للسلطات الجمركية، بدلاً من تدريب موظفين ليسوا من المدربين المهنيين ضمن المؤسسات المستفيدة، كان ممارسة جيدة في رواندا.

٣- الدورات التدريبية المقررة في الفقرة ١٦٦

٣٠- الدورات التدريبية المقررة في الفقرة ١٦٦ عنصر رئيسي في هيكل إدارة المعارف التابع للأونكتاد، بالاستفادة من النواتج البحثية وتعاون جميع الشُّعب. وإلى جانب غرضها المتمثل في بناء القدرات، تعد هذه الدورات التدريبية أداة رئيسية لدعم خدمات الأونكتاد. وإذا كان الهدف على المدى المتوسط هو تعزيز القدرات في مجال صياغة السياسات في الموضوعات الاقتصادية والموضوعات المتصلة بالتجارة، فإن الأثر المتوخى، كما هو مبيّن في *عُدّة الأونكتاد*، هو أن تُنَفِّذ البلدان تلك السياسات بما ينسجم مع توصيات الأونكتاد. وأكّد جميع المشاركين في المقابلات على ما لهذا التدريب من نوعية عالية ومن ميزة مميّزة، وهو أن التجارة الدولية تحظى بتغطية شاملة على نحو مرصوص. فمن مجموع ٤٤ ممن أجاب على الاستقصاء - من المندوبين والحاضرين في دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية - الذين تلقوا مثل هذا التدريب، أكد ٣٦ منهم (٨٢ في المائة) أن حضور الدورة ساعد على فهم مسائل رئيسية معروضة على جدول الأعمال الدولي، وذكر ٣٢ منهم (٧٣ في المائة) أنه مكّنهم من اكتساب معارف جديدة طبّقوها في المفاوضات التجارية ووضع السياسات. ولم يعتبر أحد منهم أن التطوير الوظيفي من نتائج هذا التدريب. وينبغي اعتبار الممارسة الحالية المتمثلة في الرصد المنتظم بعد التدريب لمدى استخدام المشاركين المعارف التي اكتسبوها في التدريب بعد ستة أشهر من إجراء التدريب على أنها الممارسة الأفضل. ومن شأن تعزيز قائمة المشاركين القدامى أن يساعد على تحقيق تعاون أعمق وأدوم مع كبار مقرري السياسات.

٤- برنامج إدارة الموانئ في إطار التدريب في مجال التجارة

٣١- يهدف هذا العنصر من برنامج التدريب من أجل التجارة إلى تحسين فعالية خدمات إدارة الموانئ وقدرتها على المنافسة، فضلاً عن تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتطبيق التقنيات الحديثة في إدارة الموانئ. وكانت التعليقات من المستفيدين والموانئ الشريكة والدولة المانحة المشارِكة في تمويل شبكة اللغة الإنكليزية (آيرلندا) إيجابية في الغالب الأغلب بخصوص البرنامج.

(٢٩) الإصدار الأحدث للنظام الآلي للبيانات الجمركية يعمل ببرنامج تشغيل تجاري يستلزم اقتناء رخصة استخدامه، بما في ذلك مصاريف الصيانة، إذا كان المستخدم يرغب في الاستفادة من التحديثات وخدمات الدعم.

ومن أمثلة النتائج الإيجابية ما يلي: اعتبار التدريب الممنوح عن طريق تشكيلة من مختلف الأدوات التعليمية المتقدمة مفيداً وعملياً؛ أن مفهوم تقديم التدريب عن طريق تعبئة موارد ثلاثة موانئ أوروبية شريكة قد يكون نموذجاً لتقديم مساعدة فنية مماثلة لبناء القدرات في مواقع أخرى من منظومة الأمم المتحدة؛ مما يشهد على اعتبار هذا التدريب مفيداً بالنسبة للموانئ المشاركة وتنفيذها مخرجاته رغبة تلك الموانئ في المساهمة بقسط كبير في تكاليف التدريب؛ تتيح الدورات التدريبية الإقليمية ميزات جمة من حيث تكاليف سفر المشاركين وكونها مصممة بما يلبي طلبات محددة. وأكد ممثلون عن موانئ جرت مقابلتهم أن قدرات موظفيهم لأداء مهامهم تعززت كثيراً. وبالإضافة إلى الدورات التدريبية الرسمية، تَعتبِر الموانئ أن فرصة تبادل الخبرات ضمن مختلف الشبكات وفيما بينها أمر مفيد للغاية، وينظر إلى شبكات المشاركين القدامى على أنها قيمة مضافة رئيسية، مع إمكانية زيادة تفعيلها لجعلها أكثر بروزاً ولامتلاك زمام الأمور بشأنها على نحو أفضل.

٣٢- إن الدراية الفريدة من نوعها التي يمتلها برنامج التدريب من أجل التجارة في تطوير أدوات التعلّم الإلكتروني وتطبيق هذه الأدوات جنباً إلى جنب مع أساليب التعليم التقليدية مفيدة بالنسبة للأونكتاد ولغيره. فأدوات التعلّم الإلكتروني تكتسي أهمية أكثر فأكثر، نظراً لزيادة الاحتياجات إلى التدريب وترجيح عدم زيادة الميزانيات المخصصة للسفر لغرض التدريب.

٥- برنامج التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين

٣٣- كان الأونكتاد من بين أولى وكالات الأمم المتحدة التي تناولت في عملها موضوع التجارة الإلكترونية من أجل التنمية. وقد قُدّم للبرنامج الفرعي ٤، عن طريق برنامج التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين الذي أُطلق في عام ٢٠٠٢، خدمات المشورة وبناء القدرات للبلدان المستفيدة بغية إذكاء وعيها بالأطر التنظيمية للمعاملات التجارية عبر الإنترنت. وعقب هذه الأنشطة، يتوقع من البلدان المستفيدة أن تصوغ تشريعات أكثر صرامة بخصوص التجارة الإلكترونية. ويهدف النهج الإقليمي لهذا البرنامج إلى مواءمة الأُطر المعيارية على المستوى الإقليمي. وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أصدر الأونكتاد أربعة استعراضات إقليمية لمواءمة قوانين التجارة الإلكترونية، متعلقة بمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وجماعة شرق أفريقيا. وكانت جماعة شرق أفريقيا المنطقة الأفريقية الأولى التي تعتمد إطاراً منسقاً لقوانين الفضاء الإلكتروني. ويستند البرنامج إلى تعاون متين مع برنامج التدريب من أجل التجارة تحسباً لتعزيز التعلّم الإلكتروني، وكان فعالاً للغاية في تحسين معارف المشاركين بفضل المادة الدراسية عن التجارة الإلكترونية.

٦- برنامج تيسير التجارة

٣٤- اعتبر المستفيدون أن برنامج تيسير التجارة، بما في ذلك الدعم المقدم لتنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، مفيداً وموجّهاً بصورة جيدة. ونظراً إلى أن العديد من المنظمات الدولية تنشط في هذا المجال[٣٠]، فقد كان الأونكتاد محقاً في التركيز على تشخيص الحالات،

(٣٠) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نظّم الأونكتاد المنتدى الدولي الأول للجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية. وعقد مركز التجارة الدولية أيضاً حلقة دراسية في الآونة الأخيرة ضمت الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

وتقييم الاحتياجات، وإنشاء لجان وطنية معنية بتيسير التجارة وتعزيزها، ومساعدة البلدان في إعداد الوثائق المطلوبة. وأكّدت جميع المقابلات مع المستفيدين على مستوى الدعم الرفيع الذي قدّمه الأونكتاد.

٣٥- واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة منبرٌ هام تُسهم من خلاله شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في بناء توافق الآراء. وقد اغتنم الأونكتاد فرص بناء توافق الآراء، ودوره في عقد الاجتماعات للمساهمة في حصول اللجان الوطنية لتيسير التجارة على مساعدته التقنية. وكان المنتدى الدولي الأول للجان الوطنية لتيسير التجارة يرمي إلى تمكين قادة هذه اللجان، وإتاحة الفرص لها للحصول على التمويل. ويشير تحليل مقارن للدعم المقدم من المنظمات التي شاركت في المنتدى إلى أنه يمكن للأونكتاد أن يجد لنفسه موضعاً مناسباً في عملية التعزيز المنهجي للجان الوطنية لتيسير التجارة لفترات أطول، وأن يعزز شراكاته القائمة مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى.

٧- تلاقح الركائز الثلاث

٣٦- على الرغم من وجود مجال لتعزيز عملية التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، رأى فريق التقييم أن أداء هذا العمل يكون بالتآزر، حيث يسترشد بناء توافق الآراء وأنشطة التعاون التقني بالبحوث والتحاليل التي تنشرها بدورها الآلية الحكومية الدولية. وذكر ٥٣ في المائة من المستفيدين من برامج التعاون التقني الذين استُطلعت آراؤهم أنهم استرشدوا إلى حد كبير ببحوث وتحاليل شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في عملهم، وأشار ٣١ في المائة منهم إلى أنهم استرشدوا بها في عملهم إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، ذكر ٩٢ في المائة من المندوبين والمشاركين في دورات مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية أن المناقشات التي جرت أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية المتعلقة بمجالات عمل شعبة التكنولوجيا واللوجستيات استرشدت ببحوث الأونكتاد وتحاليله.

٣٧- وفيما يتعلق ببرنامج إدارة الموانئ، نُشرت البحوث النهائية التي أعدها المشاركون ضمن مجموعة منشورات إدارة الموانئ. لكن لا يوجد بخلاف ذلك أي استخدام منهجي للمعلومات التي تنشأ داخل شبكة الموانئ لأغراض البحوث.

٣٨- وتحوَّل في الآونة الأخيرة تركيز سياسة البحوث في فرع لوجستيات التجارة إلى التحديات الناشئة التي تواجه النقل، مثل الأمن البحري وأمن سلاسل العرض، وإلى تأثير ارتفاع أسعار النفط على تكاليف الشحن البحري، وآثار تغير المناخ على النقل البحري[٣١]. وتكمل المشورة القانونية عند الطلب بحوث السياسات العامة. واعتبر المستفيدون من المشورة والمساعدة المتعلقة بالسياسات العامة والمسائل القانونية والتنظيمية الذين أجريت مقابلات معهم أن المشورة والمساعدة كانتا مفيدتين وجيدتين. وتنطوي بعض أنشطة الفرع، مثل دعم اللجان الوطنية لتيسير التجارة، على زيادة الحاجة إلى مشورة قانونية تركز على تنفيذ اتفاق تيسير التجارة. ولهذا السبب، وبالنظر إلى الموارد المحدودة المتوافرة، فقد تظهر الحاجة إلى تضييق نطاق المشورة القانونية التي يقدمها الفرع بغية ضمان تلبية المطالب التي لها أولوية وأهمية.

(٣١) انظر http://unctad.org/en/Pages/DTL/TTL/Legal/LegalDocuments.aspx.

٣٩- وأكد المندوبون الذين أجريت مقابلات معهم واستقصيت آراؤهم أنهم يقدرون الدعم الذي قدمته شعبة التكنولوجيا واللوجستيات إلى الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وحظيت اجتماعات الخبراء عموماً بالتقدير، واعتُبرت خلاصات السياسات العامة التي قدمها الخبراء مفيدة. ورأى بعض الذين أجريت معهم مقابلات أن مدة اجتماعات الخبراء طويلة جداً، وذلك بالنظر إلى الالتزامات الأخرى للوفود؛ وشاطر غيرهم الرأي القائل إن العدد الكبير للعروض لم يترك مجالاً للمناقشة. وتقدّم لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، باعتبارها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، للمجلس وللجمعية العامة مشورتها الرفيعة المستوى بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا ذات الصلة. ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا هذه هي إحدى اللجان القليلة التابعة للمجلس التي تتضمن العديد من أصحاب المصلحة. ومن أهم نتائجها الرئيسية إصدار قرارين في السنة. وقد أعرب أعضاؤها الحاليون والسابقون، بمن فيهم الرؤساء، عن تقديرهم لجودة المدخلات الفنية التي قدمتها شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، وأكدوا أنها أسهمت إسهاماً كبيراً في إصدار قرارات لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا. ويُعتبر عرض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في دورات اللجنة أحد الأمثلة الأخرى على تلاقح الركائز الثلاث.

٤٠- وقد يكون من الأفضل استخدام آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، مثل دورات مجلس التجارة والتنمية، ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا، لنشر نتائج شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. ومن شأن خلاصات تقارير البحوث الرئيسية الموجهة إلى مختلف فئات المستخدِمين (خلاصات السياسات العامة أو تطورات أسواق القطاع الخاص)، فضلاً عن صياغة توصيات واضحة، أن تعزز عمليات إذكاء الوعي. وسيُعزز توسيع مجموعة أصحاب المصلحة المشاركين في لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا اللجنة أيضاً، باعتبارها منتدى لتبادل أفضل الممارسات بشأن مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤١- وقد ساهمت بحوث وعمليات إذكاء الوعي وبحوث الأونكتاد طوال العشرين سنة الماضية، بالاقتران مع الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، في النهوض بالبعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية وإبرازه في سياق ولاية الأونكتاد. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية والمقابلات درجة عالية من الرضا عن أنشطة التوعية بالتجارة الإلكترونية وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تقييمات حالة الجاهزية للتجارة الإلكترونية. لكن من السابق لأوانه تقييم نتائج هذه الجاهزية. وبدأ فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في رده على الطرح القائل بوجود حاجة كبيرة للنهوض ببناء القدرات، في وضع مقاربة أكثر منهجية وطويلة الأجل تتعلق بأنشطة التعاون التقني، والتواصل مع مختلف الجهات المانحة. وتتضمن الخدمات المخطط لها تقييمات سريعة لحالة الجاهزية للتجارة الإلكترونية في حين يرمي المنبر الجديد للتجارة الإلكترونية للجميع إلى مواءمة العلاقات بين الجهات المانحة والبلدان المستقبِلة. وتُعقد الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي الجديد المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

جيم- الكفاءة

١- فعالية التكاليف

٤٢- في كلتا فترتي السنتين المشمولتين بالتقييم، احتل البرنامج الفرعي ٤ المرتبة الرابعة من حيث الموارد المخصصة من الميزانية العادية[٣٢]. وفي المقابل، اجتذب البرنامج الفرعي ٤، من بين البرامج الفرعية الخمسة، أعلى نسبة من الأموال الخارجة عن الميزانية، وهي أموال ازداد حجمها بمرور الوقت[٣٣]. ومن الأهمية بمكان مع ذلك الإشارة إلى أن النظام الآلي للبيانات الجمركية استأثر بأغلبية الموارد الخارجة عن الميزانية[٣٤]. ففي عام ٢٠١٥ مثلاً، بلغت نسبة التمويل المخصص للنظام الآلي للبيانات الجمركية ٩١ في المائة من مجموع موارد شعبة التكنولوجيا واللوجستيات الخارجة عن الميزانية، لكن لم يُعتمد أي تمويل لمجالات مواضيعية أخرى مثل العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، يُساهم التمويل الذاتي لمشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية مساهمة كبيرة في زيادة التمويل الخارج عن الميزانية المتاح لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات.

٤٣- وإذا كان التقدم صوب تحقيق النواتج قد أُحرز في الوقت المناسب على العموم (انظر الشكل)[٣٥]، فإن عدة عوامل، حسب ما ذكر موظفو شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، أثرت في فعالية البرنامج الفرعي ٤ عموماً، بما في ذلك نقص الموارد البشرية والمالية، وعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل والأعباء الإدارية، من بين أمور أخرى.

٤٤- وتتطلب ولاية الأونكتاد الموسعة بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، فضلاً عن تيسير دورات لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا بما فيه الكفاية، موارد إضافية إذا أريد للمنظمة أن تحافظ على قيادتها المواضيعية في مجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وأن توسّع قيادتها تلك. وبالنظر إلى السياق العام لانخفاض موارد الميزانية العادية في منظومة الأمم المتحدة ككل، إضافة إلى استكشاف الخيارات التي تتيح مكاسب إضافية بفضل الزيادة في الكفاءة، وتعزيز التعاون وتلاقح الشُعب مثلاً، فقد تظهر الحاجة إلى تحديد أولويات في تخصيص الموارد داخل الأونكتاد. وقد يتطلب التحول في الطلب على خدمات محددة إدخال تعديلات على هيكل شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وستتطلب التوصيات التي تسير في هذا الاتجاه إجراء تحليل تنظيمي متعمق يتجاوز نطاق هذا التقييم.

٢- المقاربات البرنامجية والإدارة القائمة على النتائج

٤٥- تندرج بعض أنشطة التعاون التقني ضمن إطار محدد بوضوح للتعاون الطويل الأجل (مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية، والتدريب على التجارة)، لكن أنشطة أخرى على أساس مخصص (مثل فرادى الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية، وبعثات الخبراء) تُتاح كلما أُتيح التمويل من موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض. ويترتب على ذلك أن الدعم يبدأ ثم يتوقف،

(٣٢) TD/B/WP(75)/CRP.2، المرفق الثالث، الجدول ١.

(٣٣) المرجع نفسه، المرفق الثالث، الشكل ١.

(٣٤) المرجع نفسه، المرفق الثالث، الشكل ٣.

(٣٥) أكد ٧٠ في المائة من المستفيدين من برامج التعاون التقني أن البرنامج الفرعي ٤ أُنجز في أوانه وبطريقة فعالة.

فتضيع جراء ذلك المكاسب الواعدة، التي تحققت في البداية، بسبب عدم متابعة هذه الأنشطة. ومن مجموع الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية، اعتبر ٦٥ في المائة من المستفيدين من التعاون التقني أن عمليات البرنامج الفرعي ٤ صُممت لتحقيق نتائج طويلة الأجل (انظر الشكل). وأعرب المستفيدون والمانحون الذين جرت مقابلتهم عن تفضيلهم الشديد للمساعدة البرنامجية المتعددة السنوات[٣٦]. وأقر موظفو شعبة التكنولوجيا واللوجستيات المسؤولون عن جمع الأموال أن الجهات المانحة تفضل المقاربة البرنامجية لتجنب الأعباء الإدارية المرتبطة بالمشاريع الصغيرة (٧٠ في المائة). ويمكن إدماج فرادى المشاريع على الصعيد الوطني، حيثما كان ذلك ممكناً، في برامج أوسع مثل التجارة الإلكترونية للجميع، وفي الإطار المتكامل المعزز.

٤٦- ومن الحيوي أن تسهم أدوات التعاون التقني للأونكتاد استراتيجياً في تحقيق تغييرات إيجابية طويلة الأجل (النتائج والآثار) حسب استراتيجية واضحة المعالم. ويؤيد المستفيدون من التعاون التقني هذا الرأي (انظر الشكل). وينبغي أن تقترن هذه المقاربة البرنامجية بإطار قوي للتخطيط والرصد. وتناول التقييم الحد الأدنى من متطلبات الإدارة القائمة على النتائج للتعاون التقني التي جُربت في الأونكتاد ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ لفترة سنة واحدة، واستعرض تنفيذها مقارنة بأربعة مشاريع اعتُمدت مؤخراً، وبالأطر المنطقية لمجموعة أدوات الأونكتاد لبرامج شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. ويقر فريق التقييم الجهود الإيجابية التي يضطلع بها الأونكتاد، ويلاحظ أن تطبيق إدارة قائمة على النتائج يستغرق وقتاً، وينطوي على مقاربة تدريجية. ومع ذلك، يُظهر تحليل الحد الأدنى لمتطلبات الإدارة القائمة على النتائج للتعاون التقني بعض الثغرات التي من شأنها أن تعيق تطبيقها العملي، بما في ذلك انعدام الاتساق بين الوثائق والمبادئ التوجيهية التي تتضمن مقاربة الأونكتاد العامة للإدارة القائمة على النتائج.

٤٧- وتبيَّن لفريق التقييم أيضاً أن تطبيق المعايير الدنيا الحالية في المشاريع المعتمدة لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات تطبيق متفاوت ويمكن تحسينه أكثر. وأظهرت الدراسة الاستقصائية لموظفي شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أن أكبر احتياجات الإدارة القائمة على النتائج تكمن في جمع بيانات عن المؤشرات ضمن الإطار المنطقي، وإعداد الميزانية ورصدها، واستخدام الموارد استخداماً فعالاً، وتقييم ما نجح منها وما كان في الإمكان أداؤه بشكل أفضل. وأشار موظفو شعبة التكنولوجيا واللوجستيات إلى أن معالجة قيود الموارد في وقتها، واستخدام الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات لأغراض الرصد والإبلاغ حلول ممكنة لرفع التحديات المشار إليها أعلاه.

٣- جمع الأموال

٤٨- استشرافاً للمستقبل، قد لا تكون أكبر حظوظ نمو موارد الأونكتاد في ميزانيته العادية، بل في جمع الأموال بطريقة منهجية ومستهدفة للموارد الخارجة عن الميزانية بغية تلبية طلبات زيادة التعاون التقني[٣٧]. واستجابة للدراسة الاستقصائية، ارتأى موظفو شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أن جمع الأموال سيكون مجالاً ذي أولوية في المستقبل، وأعربوا عن ثقتهم في اهتمام الجهات المانحة بالبرنامج الفرعي ٤، لكنهم طلبوا بالرغم من ذلك دعماً داخلياً من خبراء

(٣٦) انظر على سبيل المثال A/RES/71/243، الفقرات ٣٠، و٣١، و٣٢.

(٣٧) المرجع نفسه، الفقرات ٢٦، و٢٧، و٣٤.

جمع الأموال. وإلى جانب تعزيز المقاربات البرنامجية والإدارة القائمة على النتائج، فمن شأن إبلاغ الجهات صاحبة المصلحة بفعالية بنتائج شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، عبر طائفة من المنابر والأدوات، أن يجتذب اهتماماً بمنتجات الشعبة، ويعزز الثقة في قدرتها على إنجاز وإدارة النتائج من خلال قدر أكبر من مشاريع متعددة السنوات.

٤٩- وتمكنت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات من تعبئة تبرعات شركائها بنجاح (عن طريق التدريب في مجال الموانئ، ورسوم التدريب، ومساهمات الموانئ الشريكة، ومساهمات المستفيدين من النظام الآلي للبيانات الجمركية). وثمة أيضاً إمكانية البناء أكثر على التجارب الإيجابية الأولية التي استعانت بمصادر من القطاع الخاص لتمويل أنشطة معينة (مثل أنشطة التجارة الإلكترونية في مصر التي مولتها شركة ماستركارد)، والعمل على ضمان احتفاظ الأونكتاد بحياده. وأشار بعض موظفي شعبة التكنولوجيا واللوجستيات المسؤولين عن جمع الأموال إلى أن ثمة فرصاً لتمويل مجالات عملها من القطاع الخاص (٣٧ في المائة). ويتطلب تعزيز التمويل من القطاع الخاص أيضاً مقاربة منتظمة لجمع الأموال تستند إلى المبادئ التوجيهية الخاصة بولاية الأونكتاد وأنشطته[٣٨].

٤- الاتصالات

٥٠- الاتصالات الوثيقة بين شعبة التكنولوجيا واللوجستيات ووظائف الدعم مسألة هامة لتعزيز خطاب البرنامج الفرعي ٤. وينبغي علاوة على ذلك تعزيز الاتصالات مع من يهمهم الأمر بشأن نتائج شعبة التكنولوجيا واللوجستيات.

٥١- وقد أثيرت مسألة الإبلاغ المنتظم بالمعلومات المتعلقة بمختلف منتجات شعبة التكنولوجيا واللوجستيات خلال المقابلات التي أُجريت مع جميع أصحاب المصلحة. وتبين أن بعض الذين أُجريت معهم هذه المقابلات لم يكونوا على علم بطائفة من المنتجات التي يتيحها الأونكتاد، في حين أشار البعض الآخر إلى أن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات مطالبة بإتاحة معلومات إضافية لمساعدتهم على إطلاع المانحين والمستفيدين المحتملين بفعالية عن عمل الشعبة. وأشار معظم موظفي الشعبة إلى أنهم يستخدمون طائفة واسعة من الأدوات للتواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين (٧٠ في المائة)، واعتبروا أن هذه الاتصالات أحد مجالات العمل الأساسية للشعبة (٨٧ في المائة)، وأن وضع أداة فعالة للتواصل على مستوى الشعبة تُظهر أن النتائج القائمة على الأدلة ستكون مصدر عون لهم. وعلاوة على ذلك، أشار الموظفون إلى الحاجة إلى مزيد من التدريب على التواصل بفعالية (٦٠ في المائة)، وزيادة الدعم من خبراء التواصل الداخليين (٥٨ في المائة).

٥- الشراكات وعمليات التآزر الداخلية

٥٢- إن تبادل المدخلات والتعاون مع مجموعة متنوعة من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين الدوليين، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من البرامج الفرعية للأونكتاد، يُفضي إلى وفورات الحجم، ويُثري نطاق ونفَس وعمق عمليات البرنامج الفرعي ٤. ومن أمثلة ذلك، من بين العديد من الأمثلة الأخرى، تبادل البيانات لأغراض البحوث

(٣٨) انظر المبادئ التوجيهية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، وما يرد فيها من مراجع (https://business.un.org/en/documents/5292).

(تستخدم المنظمة البحرية الدولية مثلاً هذه البيانات في *استعراض النقل البحري*)، وحلقات العمل المشتركة (مثل حلقات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المعنية بالنقل وتغير المناخ)، والتعاون مع الشركاء المحليين على تنفيذ أنشطة التعاون التقني (مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الإنمائي ومركز التجارة الدولية في رواندا، وشركة العلامة التجارية لشرق أفريقيا في بلدان جماعة شرق أفريقيا). وتخطط شعبة التكنولوجيا واللوجستيات لمواصلة توسيع وتعزيز هذه الشراكات، لا سيما عملها بشأن التجارة الإلكترونية، وتيسير التجارة. ويتماشى هذا الأمر أيضاً مع خطة عام ٢٠٣٠. ثم إن الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وكبار الخبراء، والأوساط الأكاديمية تشكّل قاعدةً من المهارات الهامة الكفيلة بتعزيز بحوث سياسات الأونكتاد وتعاونه التقني. وهذه الشراكات تستحق المزيد من التطوير.

٥٣- وداخل الأونكتاد، تعاونَ البرنامج الفرعي ٤ بشكل مكثف مع البرامج الفرعية الأخرى بشأن الدورات المقررة في الفقرة ١٦٦، معبئاً لذلك خبرات وموارد موظفي هذه البرامج الفرعية. أما التعاون مع فرع الإحصاءات والمعلومات بموجب البرنامج الفرعي ١ المتعلق بالإحصاءات الميسرة في مجال النقل البحري، وبالبرنامج الفرعي ٣ المتعلق بالتجارة البيولوجية، فقد ظل تعاوناً محدوداً.

٦- طرائق التنفيذ

٥٤- الأونكتاد ليس وكالة ميدانية؛ ومن ثم فهو يحتاج إلى طرق سريعة ومبتكرة لتنفيذ تعاونه التقني في الميدان. وفي هذا الصدد، قيَّم فريق التقييم ثلاثة نماذج واعتبرها واعدة، وهي التنفيذ باعتباره مدخلات أو برامج للجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى (مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الإنمائي في رواندا)، والتنفيذ ضمن التعاون الرسمي مع المنظمات التي لها حضور ميداني قوي (مثل شركة العلامة التجارية لشرق أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كينيا)، والتنفيذ باعتباره مشاريع قائمة بذاتها وتدير نفسها بنفسها مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية (لها ميزانية كافية لدعم مشاريع الموظفين، بما في ذلك في الميدان، وفي عمليات الرصد والتقييم).

٥٥- وبالإضافة إلى ذلك، اكتشف فريق التقييم، بفضل المقابلات التي أجراها، أدلة مستجدة تشير إلى أن ثمة تحديات ينبغي التصدي لها (في مجالات النقل البحري، وتيسير التجارة، والتجارة العابرة للحدود مثلاً) بالعمل مع الهيئات الإقليمية. ولعله من الحكمة إذن التحقيق في كيفية استنساخ التجارب الإيجابية الأولى للمقاربات الإقليمية (مثل منظمة دول شرق البحر الكاريبي، والممرات التجارية في شرق أفريقيا، واستعراضات مواءمة تشريعات التجارة الإلكترونية) لمعالجة المسائل الإنمائية ذات الاهتمام المشترك للمنطقة، أو لمجموعة من البلدان داخل المنطقة، ضمن أطر التعاون الإقليمي مثل الهيئات الإقليمية الموجودة بالفعل[٣٩].

دال- الاستدامة

٥٦- الحضور البارز جداً لولايات البرنامج الفرعي ٤ في إعلان مافيكيانو نيروبي، والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في أثناء المقابلات دليلان على وجود إرادة سياسية وعلى امتلاك زمام الأمور في هذا المجال. وسيتطلب تحويل هذا التوافق المتعدد الأطراف إلى تقدم مستدام على

(٣٩) انظر الوثيقة A/71/292/Rev.1، التوصية ٤ بشأن تعزيز البعد الإقليمي لعمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

الصعيد الوطني امتلاك زمام الأمور وطنياً، وخبرة الأونكتاد، وتمويلاً من الجهات المانحة بسبب ضعف القدرات الوطنية على الاستفادة من هذه الجهود، واستدامتها، واستثمارها.

٥٧- ولاحظ فريق التقييم وجود أمثلة جيدة على إدراج اعتبارات الاستدامة المؤسسية في التعاون التقني، بما في ذلك شبكات الخريجين القدماء في إطار برنامج التدريب على التجارة، والتركيز على تعزيز اللجان الوطنية لتيسير التجارة من الناحية التنظيمية. وامتلاك زمام الأمور بصورة راسخة على الصعيد الوطني، وهو ما يتجلى في ارتفاع عدد المساهمات من النظراء، كفيل بأن يزيد من احتمالات الاستدامة. ثم إن مقاربة النظام الآلي للبيانات الجمركية إزاء بناء القدرة المؤسسية على الصعيد الوطني من خلال إنشاء مراكز التدريب في رواندا مثلاً تضمن أيضاً استدامة البرنامج.

٥٨- ويتمثل التحدي الرئيسي لاستدامة النظام الآلي للبيانات الجمركية في اعتماده حصراً على الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة التي لا يمكن استخدامها لأغراض تطوير وتحسين البرامجيات اللازمة، والتكاليف الأساسية لتلبية الاحتياجات التكنولوجية للبلدان في الأجل الطويل. وعلى الصعيد الوطني، تبيَّن أن حركة تبدّل موظفي النظام الآلي للبيانات الجمركية من الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات، الذين ينتقلون إلى العمل في القطاع الخاص بعدما درّبهم الأونكتاد، يشكل تحدٍ يُخل بعمل السلطات الجمركية.

٥٩- ولا تستجيب بعض أنشطة التعاون التقني التي تُنظم مرة واحدة في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بما فيه الكفاية للشواغل الدائمة للجهات المانحة. فالمقاربة الرئيسية لمعالجة الشعبة للشواغل المتعلقة بالاستدامة تكمن في الاستمرار في وضع مقاربات برنامجية (انظر الفرع جيم) تعزز مشاريع متعددة السنوات وذات آفاق أوسع تدمج استراتيجيات واضحة للاستدامة. وتكمن إحدى الطرق الأخرى لتعزيز استدامة النتائج في ضمان تلاقح الركائز الثلاث (أي البحوث لإدراجها في اجتماعات الخبراء بشأن النقل المستدام، وهذا أيضاً ضمن أنشطة التعاون التقني)، الأمر الذي يتطلب المزيد من التعاون بين الفروع والشُعب.

هاء- المسائل الشاملة لعدة قطاعات

١- تعميم المنظور الجنساني

٦٠- عزز الأونكتاد مؤخراً جهوده لتعميم المنظور الجنساني من خلال تعيين جهات تنسيق ضمن البرنامج الفرعي تُعنى بالمنظور الجنساني، والتدريب، ووضع قوائم الترخيص لمشروع التعاون التقني، واستراتيجية تعميم المنظور الجنساني للبحوث. وخلصت المقابلات والدراسات المكتبية إلى أن البرنامج الفرعي ٤ أدمج الجوانب الجنسانية في بعض الأنشطة. وتتيح أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أفضل الممارسات، بما في ذلك الدعوة إلى ضرورة استخدام العلم والتكنولوجيا لدعم تنمية المرأة، وتشجيع دورها في الابتكار[٤٠]. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وضع الأونكتاد مبادئ توجيهية عملية، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تمكين النساء رائدات الأعمال التجارية. وتتضمن بعض الأمثلة الأخرى بحوث الأونكتاد بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمسائل

(٤٠) الأونكتاد، ٢٠١١.

الجنسانية[٤١]. وتشارك النساء بنشاط في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في تايلند وعمان؛ فقد كشف استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في عمان عن مشكلة ضعف أداء البنين في المدارس الابتدائية والثانوية، وجعلت النتائج التي تستهدف تحقيق توازن بين الجنسين في التعليم العالي أولوية من أولويات السياسة العامة.

٦١- وعلى نحو ما يظهر في استقصاء آراء الموظفين، أجرت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات تقييماً ذاتياً لتدخلاتها، وتبيَّن لها أن فعاليتها كانت متوسطة في تعميم المنظور الجنساني. فعدم وجود فهم مشترك لتعميم المنظور الجنساني، وعدم معرفة كيفية تطبيق مبادئه يؤثّر بشكل خاص في التعاون التقني والبحوث. وأكدت الدراسة الاستقصائية التي شملت المستفيدين المباشرين من التعاون التقني هذا الاستنتاج أيضاً؛ ورتَّب المشاركون في الدراسة البنود التي تحظى بموافقتهم من الأعلى إلى الأسفل، وأدرجوا تعميم المنظور الجنساني في آخر هذا الترتيب (انظر الشكل). ولهذا السبب، وبالرغم من الجهود المبذولة حتى الآن، لا يزال ثمة مجال لتعزيز تعميم المنظور الجنساني. ولم يلاحظ فريق التقييم أي من أوجه التآزر مع الوحدات التنظيمية الأخرى بشأن تعميم المنظور الجنساني، أو أي نتائج تتعلق بالمنظور الجنساني على مستوى السياسة العامة. وأبرَز الموظفون الحاجة إلى بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس، وإلى ضرورة التعاون بين الشُعب، وإلى دعم المديرين. ويحتاج الأمر أيضاً إلى توجيه عملي ووثائق داعمة عن كيفية تعميم المنظور الجنساني في أعمالهم الإنمائية. وثمة حاجة على وجه الخصوص إلى وضع أهداف تتعلق بالمنظور الجنساني عند تصميم المشاريع، وذلك استناداً إلى تحليل الكيفية التي يمكن للمشروع أن يؤثر بها في كلا الجنسين، ورصد هذه الأهداف نفسها. وبعبارة أخرى، ينبغي تحليل النتائج السلبية المحتملة والتخفيف من وطأتها إذا كان ذلك ممكناً.

٢- الانصاف والتنمية الشاملة

٦٢- الإنصاف والتنمية الشاملة هما من صميم ولاية الأونكتاد، ويردان ضمن الأهداف والأنشطة الاستراتيجية للبرنامج الفرعي ٤. والهدف من بناء قدرات اللجان الوطنية لتيسير التجارة هو تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية. ويبني برنامج التدريب من أجل التجارة الخبرات في البلدان النامية، لتمكينها من المشاركة في التجارة الدولية. ويستند أساس ولاية الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى الفرص المتاحة للبلدان النامية وما تواجهه من مخاطر جراء الثورة التكنولوجية الراهنة التي لا مثيل لها. ولوحظ أيضاً وجود اهتمام بالحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برنامج التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين. وأكد غالبية المستفيدين من التعاون التقني الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية (٦٧ في المائة) أن التدخلات انطوت على منظور الإنصاف من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية، وقدرة البلدان النامية على المنافسة (انظر الشكل). وفيما يتعلق بإسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيوجد على العكس من ذلك نطاق أوسع يمكِّن استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من معالجة الجوانب التوزيعية بالكامل لضمان شموليتها.

(٤١) UNCTAD, 2014, *Measuring ICT and Gender: An Assessment* (United Nations publication, New York and Geneva).

ثالثاً- الاستنتاجات

٦٣- أظهر التقييم الاستنتاجات التالية:

(أ) تظل جميع ولايات شعبة التكنولوجيا واللوجستيات ذات أهمية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؛ فقد بذلت جهود على نطاق الأونكتاد لضمان اتساقها مع الأهداف والمساهمة فيها؛ ومع ذلك، لا تزال هناك إمكانيات لتعزيز إدماجها في خطط عمل شعبة التكنولوجيا واللوجستيات؛

(ب) يعطي إعلان مافيكيانو نيروبي، مقارنة بولاية الدوحة، وزناً أكبر للعلم والتكنولوجيا والابتكار، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، وجوانب الاستدامة في قطاع النقل. وسيتطلب الوفاء بالولاية الموسعة لتوقعات الدول الأعضاء، كما ترد في إعلان مافيكيانو نيروبي، إتاحة موارد إضافية؛

(ج) وسيتطلب جمع موارد إضافية خارجة عن الميزانية مقاربة منهجية واستباقية أفضل. فقد تحولت أفضليات الجهات المانحة إلى تمويل برامج أكبر وطويلة الأجل، يضبطها منطق واضح للتدخل. وتولي البلدان المستفيدة والجهات المانحة أهمية محورية للمقاربات المستدامة. وعلاوة على ذلك، تشترط الجهات المانحة تأكيد أن إطار الأونكتاد للإدارة القائمة على النتائج يفي بالحد الأدنى من متطلبات التخطيط والإبلاغ، وبأن تُبلَّغ نتائجها. وسيساعد التطبيق المنهجي لإطار قوي للإدارة القائمة على النتائج مديري شعبة التكنولوجيا واللوجستيات على تحديد التغييرات الهامة، وتوقع التحديات، وكفالة التعلّم؛

(د) وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت، لا يزال ثمة مجال لتعزيز تعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية في البرنامج الفرعي ٤، لا سيما في مجال التعاون التقني والبحوث. ويتطلب هذا الأمر تعميق الخبرة، واستمرار بناء القدرات والتأطير، وتوجيهاً واضحاً بشأن تطبيق تعميم المنظور الجنساني في تخطيط وإدارة ورصد مشاريع التعاون التقني وبحوث المنتجات.

٦٤- وأظهر التقييم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التالية:

(أ) تكفل المشاورات الواسعة النطاق مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، طائفة واسعة من الإسهامات والمساهمات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد توسيع نطاق مقاربته لتقديم دعمه تنفيذاً لتوصيات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ورصد السياسات، وتقييمات متابعة السياسات الجديدة. ومن شأن هذا الأمر أن يخفف من التحيز الراهن لفائدة الاحتياجات البحثية للمؤسسات الأكاديمية على حساب الاحتياجات العملية للقطاع الإنتاجي من التكنولوجيا؛

(ب) وكما يتضح من تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية في رواندا، فإن ترسيخ القدرة على تدريب خبراء تكنولوجيا المعلومات ضمن مراكز التدريب التابعة للسلطات الجمركية يُعد استراتيجية جيدة لتعزيز استدامة النتائج؛

(ج) وتُعتبر شبكات الخريجين القدامى قيمة مضافة أساسية للأونكتاد، وتستحق توسيع نطاق توظيفها توظيفاً أفضل تعزيزاً لوضوحها وامتلاك زمام الأمور بشأنها؛

(د) ومن شأن مفهوم شعبة التكنولوجيا واللوجستيات المتعلق بإتاحة التدريب من خلال تعبئة موارد الموانئ الشريكة أن يكون بمثابة نموذج لتقديم مساعدة تقنية مثيلة أخرى لبناء القدرات؛

(هـ) وتوحي بعض الأدلة الناشئة أنه، حيثما وجدت أطر مؤسسية إقليمية يمكن الارتباط بها، كانت المقاربات الإقليمية سبيل فعالاً وناجعاً لمواجهة التحديات العابرة للحدود؛

(و) ولما كان الأونكتاد وكالة غير ميدانية، فإن النماذج الثلاثة التالية لتقديم التعاون التقني تكون قد أدت وظيفتها بشكل جيد على ما يبدو: تقديم مدخلات لعمليات الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى؛ والتدخل من خلال التعاون الرسمي مع المنظمات التي لها حضور ميداني قوي؛ والتنفيذ المباشر للمشاريع القائمة بذاتها، كلما وُجِد التمويل، وموظفو الدعم الميداني، والرصد، والتقييم.

رابعاً- التوصيات

٦٥- يوصي التقييم:

(أ) الأمين العام للأونكتاد، ومدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بما يلي:

١- النظر في سُبُل تحديد أولويات للموارد الموجودة، وإعادة هيكلتها، عند الاقتضاء، من أجل دعم عمل الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، والعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وذلك بالنظر إلى الولاية الموسعة التي أتاحها مافيكيانو نيروبي.

٢- تقييم، وتحسين وتعزيز إطار الأونكتاد للإدارة القائمة على النتائج. وضمان التنفيذ الصارم والمتسق لجميع عناصر حافظته على مستوى الشعبة.

٣- وضع وتنفيذ خطة مفصلة لجمع الأموال مع استراتيجيات متباينة، وبفئات مختلفة من المانحين، بما في ذلك القطاع الخاص.

(ب) يوصي التقييم مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بما يلي:

١- وضع وتنفيذ استراتيجية للتواصل تستند إلى النتائج القائمة على الأدلة، وتستهدف جمهوراً متنوعاً.

٢- تعزيز إتاحة المساعدة التقنية في شكل عمليات برنامجية مستدامة ضمن منطق واضح لعملية التدخل.

٣- زيادة استخدام المقاربات الإقليمية التي تتصدى من خلال المنظمات الإقليمية للتحديات بفعالية أكبر.